قسم : التاريخ الفرقة : الثالثة المادة : تاريخ اوروبا الحديث

امتحان الفصل الدراسي الأول للعام الجامعي 2013-2014 (لائحة جديدة)

==========

(أجب عن سؤالين فقط) مما يلي : -

1 – ناقش في ضوء دراستك تفصيليا الأسباب التي دعت إلي قيام الثورة الفرنسيةعام 1789 م .

2 - أكتب ما تعرفة عن : -

- حروب الوراثة الأسبانية .

3 - حاول رجال الدين الكاثوليك عقد المجالس الدينية لإدخال الأصلاح اللازم للكنيسة ، و لكن محاولاتهم ذهبت أدراج الرياح .... في ضوء ذلك وضح

- أسباب الإصلاح الديني .
- العوامل التي ساعدت علي أنتشار حركة مارتن لوثر .

مع أطيب الامنيات بالنجاح

إجابة السؤال الأول

1 – ناقش في ضوء دراستك تفصيليا الأسباب التي دعت إلي قيام الثورة الفرنسيةعام 1789 م .

الثورة الفرنسية) بالفرنسية (Révolution française :التي اندلعت في الرابع عشر من تموز عام 1789 وامتدت حتى 1799، كانت فترة من الاضطرابات الاجتماعية والسياسية في فرنسا التي أثرت بشكل بالغ العمق على فرنسا وجميع أوروبا .انهار خلالها النظام الملكي المطلق الذي كان قد حكم فرنسا لعدة قرون في غضون ثلاث سنوات. وخضع المجتمع الفرنسي لعملية تحوّل مع إلغاء الامتيازات الإقطاعية والأرستقراطية والدينية وبروز الجماعات السياسيّة اليساريّة الراديكالية إلى جانب بروز دور عموم الجماهير وفلاحي الريف في تحديد مصير المجتمع. كما تم خلالها رفع ما عرف باسم مبادئ التنوير وهي المساواة في الحقوق والمواطنة والحرية ومحو الأفكار السائدة عن التقاليد والتسلسل الهرمي والطبقة الأرستقراطية والسلطتين الملكية والدينية[2].

بدأت الثورة الفرنسية في عام 1789 وشهدت السنة الأولى من الثورة القسم في شهر يونيو والهجوم على سجن الباستيل في يوليو وصدور إعلان حقوق الإنسان والمواطنة في أغسطس والمسيرة الكبرى نحو البلاط الملكي في فرساي خلال شهر أكتوبر مع اتهام النظام الملكي اليميني بمحاولة إحباط إصلاحات رئيسيّة. تم إعلان إلغاء الملكية ثم إعلان الجمهورية الفرنسية الأولى) أي النظام الجمهوري (في سبتمبر 1792 وأعدم الملك لويس السادس عشر في العام التالي. كانت التهديدات الخارجية قد لعبت دورًا هامًا في تطور الأحداث، إذ ساهمت انتصارات الجيوش الفرنسي في إيطاليا والمناطق الفقيرة المنخفضة الدخل غرب نهر الراين في رفع شعبية النظام الجمهوري كبديل عن النظام الملكي الذي فشل في السيطرة على هذه المناطق التي شكلت تحديًا للحكومات الفرنسية السابقة لعدة قرون. رغم ذلك، فإن نوعًا من الديكتاتورية شاب الثورة في بدايتها، فقد قضى بين 16,000 إلى 40,000 مواطن فرنسي في الفترة الممتدة بين 1793 و1794 على يد "لجنة السلامة العامة" إثر سيطرة روبسبير على السلطة [3].في عام 1799 وصل نابليون الأول إلى السلطة وأعقب ذلك إعادة النظام الملكي تحت إمرته وعودة الاستقرار إلى فرنسا. استمر عودة الحكم الملكي واستبداله بنظام جمهوري لفترات ممتدة خلال القرن التاسع عشر، بعد خلع نابليون قامت الجمهورية الثانية (1848-1852) تلتها عودة الملكية (1852-1870.)

امتدت تأثير الثورة الفرنسية في أوروبا والعالم، بنمو الجمهوريات والديمقراطيات الليبرالية وانتشار العلمانية وتطوير عدد من الأيدلوجيات المعاصرة[4].

الأسباب]

بالثياب الملكية الرسمية، لويس السادس عشر، ملك فرنسا والنافار.

غالبية المؤرخين، يكادوا أن يجمعوا، على اعتبار تركيبة النظام الملكي الفرنسي نفسها أحد أبرز سبب من أسباب الثورة. الأسباب الأخرى بشكل أساسي هي اقتصادية، إذ كان الجوع وسوء التغذية منتشرًا بين الفئات الفقيرة في فرنسا مع ارتفاع أسعار المواد الأساسية كالخبز وأسعار المحاصيل، بنتيجة الكوارث الطبيعية والعوامل الجويّة إلى جانب نظام وسائل النقل غير الكافية التي كانت تعيق نقل القمح من المناطق الريفية إلى المراكز السكانية الكبيرة، إلى حد زعزع لدرجة كبيرة استقرار المجتمع الفرنسي في السنوات التي سبقت الثورة [5].ومن القضايا الاقتصادية الأخرى كان إفلاس الدولة بسبب التكلفة الكبيرة للحروب السابقة، لاسيّما بعد مشاركتها في حرب الاستقلال الأمريكية، التي كان من نتيجتها ارتفاع الدين العام الذي تراوح بين 1000-2000 مليون فضلاً عن الأعباء الاجتماعية المتولدة من الحرب؛ وفقدان فرنسا عددًا من ممتلكاتها الاستعمارية في أمريكا الشمالية وتزايد هيمنة بريطانيا التجارية. كما أن النظام المالي الفرنسي قد وصف بالبالي وغير الفعال وغير القادر على إدارة الديون الوطنية وتسديد أقساط القروض التي كفلتها الحكومة. أمام هذه النوائب الاقتصادية كانت ينظر إلى الديوان الملكي في فرساي أنه منعزل وغير مبال بالطبقات الدنيا من الشعب، تحت قيادة الملك لويس السادس عشر ذي الصلاحيات المطلقة، وقيل عنه في كثير من الأحيان أنه غير حاسم بمواقفه ومعروف بتراجعه عن قراراته في حال واجه معارضة قوية، إلى جانب أنه لم يخفض النفقات الحكومية واستطاع البرلمان إحباط محاولات كثيرة لسنّ قوانين إصلاحية لازمة. بكل الأحوال، فإنه منذ ما قبل الثورة كان معارضو حكم لويس السادس عشر يوزعون مناشير سريّة حملت في كثير من الأحيان معلومات مبالغ فيها، تُتنقد من خلالها الحكومة وإدارته لها، وقد ساهمت هذه المناشير في إثارة الرأي العام ضد النظام الملكي[6].

هناك العديد من العوامل الأخرى، يمكن النظر إليها أنها سبب في اندلاع الثورة، كالرغبة في القضاء على الحكم المطلق، والاستياء من الامتيازات الممنوحة للإقطاع وطبقة النبلاء، والاستياء من تأثير الكنيسة على السياسة العامة والمؤسسات، والتطلع نحو الحرية الدينية والتخلص من الأرستقراطية الدينية، وتحقيق المساواة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية سيّما مع تقدم الثورة للمطالبة بنظام جمهوري. أيضًا فإن الملكة ماري أنطوانيت يعتبرها البعض من أسباب الثورة، إذ نظر إليها الفرنسيون واتهموها - زورًا في أغلب الأحيان - بأنها جاسوسة النمسا ومبذرة وسبب اغتيال وزير المالية الذي كان محبوبًا من قبل الشعب[10][9][8][7].

قبل الثورة]

الأزمة المالية]

العائلة الملكية الفرنسية: الملكة ماري أنطوانيتوأولادها الثلاثة.

ارتقى لويس السادس عشر العرش في وسط أزمة مالية؛ كانت الدولة تقترب من الإفلاس والنفقات فاقت الدخل. السبب الرئيس للأزمة المالية، هو حرب السنوات السبع، ومشاركة البلاد في حرب الاستقلال الأمريكية [12][11].في مايو 1776 استقال وزير المالية بعد فشله في تطبيق إصلاحات؛ وعين إثر ذلك الغير فرنسي جاك نيكر، مراقبًا للمالية العامة من قبل الدائنين؛ ولم يحز لقب وزير لكونه بروتستانتيًا [13].أدرك نيكر أن النظام الضريبي الفرنسي يعرض الطبقات الأكثر فقرًا لعبئ ثقيل، بينما طبقة النبلاء وطبقة رجال الدين معفاة من الضرائب. عارض نيكر زيادة الضرائب على عامة الشعب، واقترح فرض ضريبة على رجال الدين لاسيّما على العقارات التي يديرونها سواءً كانت كنائس أم أديرة أم غيرها من مؤسسات العمل الاجتماعي؛ والإنقاص من الامتيازات المالية للكنيسة الكاثوليكية التي كانت فرنسا تدعى «ابنتها البكر»،[14] وهو ما كان برأيه كافيًا لحل مشاكل البلاد المالية، إذ يقلل من العجز بقيمة 36 مليون ليفر. كما اقترح نيكر أيضًا وضع مزيد من القيود القانونية على الإنفاق العام في الجمعية الوطنية[13].

لم يقبل وزراء الملك اقتراح نيكر، فأقيل وعين تشارلز ألكسندر دي كالني مكانه، فاقترح قانون ضرائب جديد. جاء اقتراح قانون الضرائب الجديد يشمل ضرائب على الأراضي والعقارات ويشمل ذلك النبلاء ورجال الدين؛ غير أن معارضة شديدة واجهت الاقتراح في الجمعية الوطنية، ورغم المحاولات في إقناع الأعضاء إلا أن الجمعية فشلت في تأييد مقترحات الوزير، والتي كان يدعمها الملك. ردّ الملك على رفض اقتراح القانون بدعوة الناخبين الفرنسيين لانتخاب جمعية وطنية جديدة، وكانت تلك المرة الأولى التي تجرى فيها

انتخابات في البلاد منذ 1614؛ بين كان الملك يعيّن جميع الأعضاء طوال الفترة السابقة[15][16].

انتخاب الجمعية الوطنية]

جلسة افتتاح الجمعية الوطنية في فرساي عام 1789.

قاعة الجمعية الوطنية الفرنسية لعام 1789، والتي كانت المحرك الرئيسي للثورة.

تمثل الجمعية الوطنية السلطة التشريعية في فرنسا، وتقسم إلى ثلاث فئات، حسب طبقات المجتمع: طبقة رجال الدين، وطبقة النبلاء، وطبقة عموم الشعب[17].نظام التصويت داخل الجمعية يلحظ أنه في حال اعترضت مجموعتين من المجموعات الثلاث على قانون ما، يعتبر لاغيًا. قبيل الانتخابات، طالب الكثير من الفرنسيين تعديل النظام الداخلي للجمعية؛ كما تمت المطالبة بمضاعفة أعداد ممثلي الطبقة الثالثة. غير أن الطبقات الأكثر ثراءً، اعترضت على أي تعديل في نظام التصويت، فحسب رأيها يجب أن يلحظ موقع خاص "لمن لديهم سيادة"؛ رغم هذه المعارضة مرر الملك اقتراح تعديل نظام التصويت في 27 ديسمبر، وترك قضية مضاعفة عدد ممثلي الطبقة الثالثة للأمين العام للجمعية[18][19][20].

أجريت انتخابات الجمعية الوطنية في ربيع 1789، وفق نظام الانتخاب الذي يحصر حق التصويت بالفرنسيين الذكور والذين تجاوزوا الخامسة والعشرين من العمر، مع شرطي الإقامة في فرنسا ودفع الضرائب. كانت نسبة الإقبال قوية، وبلغ عدد المنتخبين في الجمعية 1201 عضو، 291 من النبلاء، 300 من رجال الدين، و610 من أعضاء الطبقة الثالثة. تم تجميع كافة مشاكل فرنسا المالية، ووضعها في جدول أعمال لتقوم الجمعية بمناقشتها، كما وضعت مقترحات جديدة مثل استحداث منصب لجباية الضرائب العامة، وتنوير المدن الفرنسية. تزامنًا عرفت الصحافة الفرنسية مرحلة من الازدهار والحرية بعد رفع الرقابة الحكومية المسبقة عن الصحافة، وهو ما ساهم في صدور مقالات وتقارير عن الوضع الاجتماعي والمطالبة بالعدالة، مثل كتيب" *ما هي الطبقة الثالثة؟* "الذي نشر في يناير

1789، وجاء مختصر جواب: "الطبقة الثالثة هي كل شيء لم يتم تمثيله في النظام السياسي القائم، أتريد أن تكون شيئًا؟". عقدت الجمعية اجتماعها الأول في قصر ساليس سابقًا في فرساي يوم 5 مايو 1789، وافتتحت بكلمة دامت ثلاث ساعات من قبل نيكر[22][21][17].

الجمعية الوطنية لعام 1789]

في 10 يونيو 1789 انتقل آبي سيس إلى الطبقة الثالثة، وطالب بتحقيق رغباتها [23].وفي 17 يونيو، كان التصويت على ما اتفقت عليه الجمعية متجاوزة مطالب الطبقة الثالثة، غير أن ممثليها قد أعلنوا أنفسهم "البرلمان الفرنسي"، وأن "الجمعية ليست من الصفوة بل من الشعب"، ودعوا آخرين للانضمام إليهم، وصرحوا بأنهم سيقومون بإدارة شؤون البلاد مع الآخرين أو بدونهم. في محاولة لتطويق الموقف، أمر لويس السادس عشر بإغلاق المنطقة حيث تجتمع الجمعية، بحجة الإصلاحات الضرورية قبل إلقاء الخطاب الملكي في غضون يومين، غير أن الجمعية انتقلت لعقد اجتماعاتها في ملعب تنس قريب من القصر؛ وهناك أقسموا الولاء في 20 يونيو 1789، متفقين على عدم التراجع حتى منح فرنسا دستور. انضم لمندوبي الطبقة الثالثة الغالبية العظمى من ممثلي طبقة رجال الدين، كما فعل 47 عضوًا من طبقة النبلاء؛ وفي 27 يونيو بدأ الجيش الفرنسي يصل بأعداد كبيرة لنواحي باريس وفرساي؛ في حين تدفقت رسائل دعم للجمعية من باريس ومن المدن الفرنسية الأخرى[26][25][24].

الجمعية التأسيسية (1789 - 91](

اقتحام الباستيل]

- :اقتحام سجن الباستيل

رسوم فرنسية من عام الثورة، تظهر حدث اقتحام الباستيل.

تزامنًا مع التطورات في الجمعية الوطنية، نشر نيكر بيانات غير دقيقة حول ديون الحكومة، رافعًا عنها صفة السريّة وجاعلاً إياها متاحة للشعب، كانت ماري أنطوانيت تسعى مع الشقيق الأصغر للملك الكونت دي أرتواز، على خلع نيكر من منصبه بناءً على اقتراح مجلس مستشاري الملكة. غير أن الملك، وخلافًا لرغبة الملكة، منح نيكر صلاحية إعادة هيكلة وزارة المالية الفرنسية كلها، إثر نشره بيانات الدين العام. ما قام به الملك، كان خوفًا من انتفاضة الباريسيين في اليوم التالي لاطلاعهم على تلك البيانات؛ وبكل الأحوال فإن حشد الجيش من المناطق إلى باريس، وإغلاق الجمعية الوطنية، والبيانات المالية، فضلاً عن كون بعض الجند الذين تمّ استقدامهم للعاصمة من المرتزقة الأجانب العاملين في الجيش الفرنسي، هذه الظروف مجتمعة أدت إلى انتشار الغوغاء والفوضى وعمليات سلب ونهب والشغب في باريس؛ كان بعض مرتكبيها من جند الجيش ذاته[27][28].

و كان من اسباب هذا الاقتحام تظاهر الملك بالرضوخ لمطالب الشعب وانتشار اشاعات بأن لويس السادس عشر سيحل الجمعية مما أدى الى السيطرة على مخزن كبير للأسلحة والذخيرة موجود داخل قلعة الباستيل من قبل المتمردين في الرابع عشر من يوليو، وكان

ينظر الى القلعة كرمز للسلطة الملكية في البلاد. وبعد عدة ساعات من القتال، سقط السجن في بعد ظهر ذلك اليوم. على الرغم من طلب وقف إطلاق النار من قبل الحكومة، إلا أن مجزرة قد وقعت بشكل متبادل بين كلا الطرفين خلال عملية الاقتحام، أيضًا فإن محافظ السجن ماركيز دي برنارد قتل، وقطع رأسه ووضع على رمح، وسار المتظاهرون به في شوارع المدينة [29].لم يكن سجن الباستيل يحوي سوى سبعة سجناء فقط، أربعة مزورين، واثنين من النبلاء قيد التوقيف لضبطهما في سلوك غير أخلاقي، وأحد المتهمين بجريمة قتل، غير أنّ الباستيل كان رمزًا قويًا لكل شيء مكروه في النظام القديم. بعد العودة من الباستيل، اتجه المتظاهرون نحو فندق دي فيل، في مركز المدينة، وقام الغوغاء بذبح رئيس البلدية جاك دي فليسيه غدرًا. أعربت الحكومة عن قلقها إزاء أعمال العنف في باريس، استدعي الحرس الوطني إليها، وقام سيلفان بايلي رئيس الجمعية الوطنية، بزيارة الملك في 17 يوليو في محاولة لتهدئة الموقف. غير أن السلطة فشلت في ذلك، مع انتشار أعمال العنف العشوائية، والسرقة، وامتدادها من باريس لمختلف أنحاء البلاد، في حين قام الكثير من طبقة النبلاء خوفًا على سلامتهم، بالانتقال إلى البلدان المجاورة؛ وكثيرون منهم، موّلوا ما عرف لاحقًا بالثورة المضادة[30].

في أواخر يوليو، كانت روح سيادة الشعب قد انتشرت وترسخت في جميع أنحاء فرنسا؛ في مختلف المناطق الفرنسية بدأ العديد من الفلاحين تشكيل ميليشيات غير نظامية وتسليح أنفسهم ضد الغوغاء وقطاع الطرق، وهاجموا قصور النبلاء كجزء من التمرد الزراعي العام على الإقطاع؛ يضاف إلى ذلك، انتشار الشائعات بشكل كبير، وحدوث ما يشبه جنون العظمة، متزامنة مع الاضطرابات الأهلية الواسعة النطاق، والتي كانت كفيلة بتقويض وانهيار القانون والنظام العام[31][32].

الخطوات الدستورية]

إعلان حقوق الإنسان والمواطن والذي أعلنته الجمعية الوطنية في أغسطس 1789.

- **مقالة مفصلة** :إعلان حقوق الإنسان والمواطن

في 4 أغسطس 1789، ألغت الجمعية التأسيسية الوطنية الإقطاع رسميًا، كانت تلك المرة الأولى التي تفلح فيها ثورة فلاحية بتحقيق أهدافها. ففي ما يعرف باسم *مراسيم أغسطس*، تم

تجريف الحقوق الإقطاعية سواءً على العقارات أو الأراضي الزراعية؛ وبتطبيق هذه المراسيم، فقد النبلاء، ورجال الدين، والبلديات، والشركات الخاصة، كافة الامتيازات الذين تمتعوا بها سابقًا. في 26 أغسطس 1789، نشرت الجمعية الوطنية إعلان حقوق الإنسان والمواطن، والذي كان عبارة عن وثيقة حقوق أو مبادئ فوق دستورية ذات أثر قانوني، أصدرتها الجمعية الوطنية ليس فقط باعتبارها هيئة تشريعية، بل بوصفها هيئة تأسيسية لوضع دستور وعقد اجتماعي جديد. قررت الجمعية إلغاءمجلس الشيوخ الذين يعينهم ولي العهد، وقلصت صلاحيات الملك، ساحبة منه حق النقض، مستبدلة إيّاه بإمكانية تأخير تنفيذ القوانين دون أن يتمكن من رفضها أو نقضها. أخيرًا، قامت الجمعية بإعادة التقسيم الإداري للبلاد، بحيث ألغت التقسيم التاريخي للمحافظات الفرنسية، وأعادت رسم الخريطة الإدارية، فاستحدثت 83 محافظة، متساوية في المساحة وعدد السكان. وسط انشغال الجمعية في الشؤون الدستورية، كانت الأزمة المالية تتفاقم، وعدم معالجتها قد أفضى فعليًا إلى زيادة العجز؛ قررت الجمعية إزاء هذا الوضع، منح نيكر حق التصرف بالإدارة المالية الفرنسية بشكل كامل، وبذلك غدا نيكر "ديكتاتور مالي."

مسيرات النساء إلى فرساي]

مسيرة النساء إلى قصر فرساي، 5 أكتوبر 1789.

انطلقت يوم 5 أكتوبر 1789 حشود من النساء نحو قصر فرساي، كانت بداية التجمع في وسط المدينة لمطالبة البلدية بمعالجة المطالب النسائية، والاستجابة للحالة الاقتصادية الصعبة التي يواجهنها، وخاصة نقص الخبز[33].كما طالبت المسيرات النسائية، بإيقاف «العراقيل الملكية» لمنع الجمعية الوطنية من أداء «شواغلها الإصلاحية«،[34] وطالبت أخيرًا بانتقال الملك إلى باريس كدليل على حسن نواياه في القرب من الشعب، ومعالجة مشاكله وفقره المنتشر على نطاق واسع. عدم تحقيق مطالب النسوة المتظاهرات في ساحة البلدية في باريس، دفعهنّ للتوجه إلى قصر فرساي، يحملنّ مدافع وأسلحة خفيفة. قدّر عدد المتظاهرات بنحو من 7000 امرأة، في حين قام 20.000 عنصر من الحرس الوطني بتأمين مقر السكن الملكي. حاولت النسوة اقتحام القصر، ما أسفر عن مقتل عدة حراس؛ قائد الحرس الوطني تمكن من إقناع الملك بأهمية الانتقال إلى باريس لتغدو مقر الإقامة الملكية؛ وهو ما تمّ فعلاً في 6 أكتوبر 1789، حين انتقل الملك والعائلة المالكة من قصر فرساي إلى باريس تحت حماية الحرس الوطني. ذلك لم يؤد لشيء، سوى ترسيخ شرعية الجمعية الوطنية.

الثورة والكنيسة]

فوضى داخل كنيسة في ستراسبورغ، بعد إقتحامها خلال الثورة.

كانت الكنيسة الكاثوليكية أكبر مالك للأراضي في البلاد، 10% من الأراضي الفرنسية هي ملك شخصي للكنيسة الكاثوليكية [35].سوى ذلك، فقد كانت معفاة من الضرائب، ولها حق إدارة العشور، أي دفع المواطن الكاثوليكي 10% من دخله ليعاد توزيعه على الأكثر فقرًا ومن لا دخل لهم، وسلسلة امتيازات تشريفية أخرى [35].كانت مجموعة من الفرنسيين تثير ثروة الكنيسة حفظيتها، كتابات أقلية من المفكرين الفرنسيين خلال عصر التنوير أمثال فولتير وجدت صداها في الجماهير، "فتشويه" سمعة الكنيسة الكاثوليكية كان كافيًا لزعزعة استقرار النظام الملكي،[36] وكما يقول المؤرخ جون مكمانرس "في المملكة الفرنسية خلال القرن التاسع عشر، كانت تحدث مشاكل وخلافات بين العرش والكنيسة، لكنهما في تحالف وثيق؛ وانهيارهما في وقت واحد، هو البرهان النهائي على ترابطهما [37]."هذا الاستياء من الكنيسة، أضعف قوتها خلال افتتاح الجمعية الوطنية في مايو 1789، وعندما تم إعلان الجمعية الوطنية كممثل للشعب في يونيو 1789، صوّت أغلب رجال الدين مع ممثلي الطبقة الثالثة، غير أن ذلك لم يقلل من الاستياء والنقمة [38].في 4 أغسطس 1789 تم إلغاء سلطة الكنيسة في فرض العشور، وفي خطوة لحل الأزمة المالية أعلنت الجمعية في 2 نوفمبر 1789 أن جميع ممتلكات الكنيسة "هي تحت تصرف الأمة"، ومع طرح عملة جديدة في السوق، كان ذلك يعني فعليًا، تغطية قيمة ممتلكات الكنيسة المنقولة والغير منقولة، للعملة الجديدة [39][40].في ديسمبر، دخل القرار حيّز التنفيذ، وبدأت الجمعية الوطنية تبيع الأراضي والعقارات التابعة للكنيسة لمن يدفع «أسعارًا أعلى». وفي خريف 1789، ألغيت قوانين تشجيع الحركة الرهبانية؛ وفي 13

فبراير 1790 تم حلّ جميع الجماعات الدينية في البلاد؛[41] وسمح للرهبان والراهبات ترك الأديرة، غير أن نسبة قليلة منهم خرجت من الأديرة في نهاية المطاف[42].

في 12 يوليو 1790 أصدرت الجمعية، «نظام الحقوق المدنية لرجال الدين»، اعتبر بموجبه رجال الدين «موظفي حكومة»، وأنشأت الجمعية نظامًا جديدًا للكهنة والأساقفة والرعايا، كما حددت أجورهم. بموجب النظام الجديد، كان الأسقف ينتخب من قبل مؤمني الأبرشية، ما يشكل نفيًا لسلطة بابا روما على الكنيسة الكاثوليكية الفرنسيّة. في نوفمبر 1790، طلبت الجمعية الوطنية من جميع رجال الدين، قسم يمين الولاء للدستور المدني الفرنسي، ما خلق انقسام في أوساط رجال الدين، بين أداء اليمين المطلوبة، وبين أولئك الذين رفضوا وحافظوا على "وفائهم" للبابوية؛ في المحصلة 24% من رجال الدين أقسموا اليمين[43].

عزوف رجال الدين عن القسم، قد دفع إلى نقمة وسخط شعبيين، خرجت العديد من المطالبات "بنفيهم، ترحيلهم قسرًا، إعدام الخونة". البابا بيوس السادس، قبل مبدأ الدستور المدني للدولة، غير أنه رفض أن قانون ينظم علاقة الأساقفة والرعايا خلافًا للقوانين الكنسيّة، وعزل من الكنيسة من قبل بالنظام الأسقفي الجديد. المرحلة اللاحقة، هي «عهد إرهاب»، تزايدت المحاولات سواءً شعبية أم داخل الجمعية الوطنية، للقضاء على الدين، فذبح كهنة، ودمرت كنائس وأيقونات في جميع أنحاء فرنسا، كما منعت المهرجانات الدينية والأعياد، وأعلن البعض عن إعلان «ديانة العقل» لتكون الخطوة الراديكالية الأخيرة ضد الديانة. بكل الأحوال، لا يمكن تعميم ما حدث: لقد أدت هذه الأحداث إلى خيبة أمل واسعة النطاق في الأوساط المؤمنة، وتم السعي لمكافحتها في جميع أنحاء فرنسا؛ كما اضطر رئيس لجنة السلامة العامة في الجمعية الوطنية التنديد بالحملة[44].

النظام المدني للأساقفة الذي اجترحته الجمعية الوطنية، أنهي عام 1801 بالاتفاق بين نابليون الأول والكنيسة، واستمر بعد نابليون حتى ألغته الجمهورية الفرنسية الثالثة عن طريق الفصل بين الكنيسة والدولة في 11 ديسمبر 1905. أدى اضطهاد الكنيسة إلى ثورة مضادة معروفة باسم الثورة في فينديي، والذي يعتبر قمعها، أول إبادة جماعية في التاريخ الحديث.

تطرف التشريع]

من الاحتفالات بالذكرى الأولى لسقوط الباستيل في 14 يوليو 1790: حين تم الإقسام بالإخلاص "للأمة، والقانون، والملك."

مع مضي الوقت بدأ تمايز الكتل السياسية داخل الجمعية الوطنية الفاعلة في الثورة؛ فقاد الأرستقراطي جاك أنطوان دي ماري ما أصبح يعرف باسم *الجناح اليميني*، وكان يجلس المقاعد على الجانب الأيمن من الجمعية. أما الكتلة الثانية فهي *الملكيين الديموقراطيين* المتحالفة مع نيكر، وتميل إلى تنظيم فرنسا على غرار التنظيم الدستوري المتبع في بريطانيا، وشملت أيضًا الحزب الوطني الذي يمثل يسار الوسط أو وسط الجمعية. أما هنري ميرابو، وعدد من الشخصيات الأخرى كانت تمثل التيارات الأكثر راديكالية وتطرفًا، فكانت تجلس في الجانب الأيسر من الجمعية؛ وقد نجحت هذه الكتلة في

تمرير عدد من المشاريع التي اقترحتها، مع بعض التعديل لإرضاء الوسط. في 14 يوليو 1790، احتفلت الجمعية بالذكرى الأولى لسقوط الباستيل واعتبرت المناسبة «عيد الجمهورية»، أي مآل السلطة إلى الجماهير، وأكدت العمل على إنشاء الملكية الدستورية. ألغت الجمعية جميع الرموز والشعارات التي كانت مرتبطة بطبقة النبلاء؛ أقرت أيضًا يمين القسم، وهو "الأخلاص للأمة، وللقانون، وللملك"؛ اللافت أنّ الملك والعائلة المالكة شاركت بنشاط في احتفالات الذكرى الأولى للثورة وسقوط الباستيل. كان مرسوم دعوة الجمعية الوطنية قد نصّ على كون فترة الناخبين لعام واحد فقط، وهو ما دعمه اليمين بحيث تجرى انتخابات جديدة، غير أن سائر الجمعية مددت ولايتها، معتبرة أنه لا انتخابات حتى وضع دستور جديد[45][46].

في أواخر عام 1790 كان الجيش الفرنسي في حالة كبيرة من الفوضى: معظم الضباط كانوا من طبقة العسكريين النبلاء، الذين وجدوا صعوبة متزايدة في الحفاظ على القواعد والنظام داخل الصفوف الجند. في بعض الحالات، كان الجنود الوافدين من طبقات الشعب الدنيا، ينقلبون على الضباط ومهاجمتهم. في نانسي، تمكن الضابط من قمع واحدة من محاولات التمرد من هذا القبيل، إلا أنه اتهم بمعاداة الثورة نتيجة فعله. ذلك ما أدى إلى حالات عديدة من الهجرة النهائية، بانشقاق الضباط وانتقالهم إلى بلدان أخرى، ما ترك الجيش دون قيادات خبيرة. كما شهدت الفترة ذاتها، ظهور "النوادي" في الحياة السياسية الفرنسية،[47] وكان أشهرها *نادي اليعاقبة*، المؤلف من 152 عضوًا وتأسس في 10 أغسطس 1790، وتمكن من تحقيق شعبية كبيرة في البلاد، وتابعت الجماهير نقاشاته السياسية. في الوقت نفسه، واصلت الجمعية العمل على وضع دستور جديد؛ وبموجب المسودة، استحدثت هيئة قضائية مؤقتة، وفصل القضاء عن العرش، وألغت إمكانية الوراثة في أي منصب من المناصب باستثناء منصب الملك نفسه، وبدأت محاكمات لعديد من أنصار النظام [48].التشريع نصّ على إمكانية الملك اقتراح الحرب على السلطة التشريعية التي يعود لها وحدها قبول إعلان الحرب من رفضه؛ ألغت الجمعية الوطنية أيضًا جميع المنظمات والنقابات العماليّة والحرفيّة، ففتحت بذلك الحق لأي شخص العمل بالمهنة التي يريد دون مراعاة الشروط الخاصة بذلك كما كان سابقًا؛ وتمّ تجريم المضاربة واعتبارها غير قانونية. في شتاء 1791، ناقشت الجمعية للمرة الأولى تشريعات ضد من هاجر من البلاد؛ كان النقاش حول سلامة حق حرية الأفراد في التنقل بين الداخل والخارج، ورغم المعارضة المبدئية للقانون، إلا أنه في نهاية العام تمّ إقرار هذه الإجراء الصارم[49].

انتقال العائلة المالكة إلى فارين]عدل[

كان استياء لويس السادس عشر من الثورة قد تزايد، حثّه شقيقه الكونت دي أرتواز وكذلك زوجته الملكة ماري أنطوانيت، دعم المهاجرين والوقوف بموقف أكثر ضد الثورة؛ رفض الملك أي محاولة للاستعانة بالقوى الأجنبية ضد الجمعية الوطنية. وفي نهاية المطاف، خوفًا على سلامته وكذلك سلامة أسرته قرر الهرب من باريس إلى حامية الفارين قرب الحدود النمساوية، بعد أن تأكد من ولاء الحاميات الحدودية. هربت العائلة في ليلة 20 يونيو 1791 من قصر التويلري في باريس وهي ترتدي زي الخدم، بينما كان الخدم يرتدون زي النبلاء. فشلت المحاولة، ففي مساء اليوم التالي، قبض على الملك والعائلة قرب فارين، وجلب هو عائلته إلى باريس تحت الحراسة وهو لا يزال يرتدي ثياب الخدم؛

ثم التقى مجموعة من ممثلي أعضاء الجمعية؛ في حين قامت حشود باستقبال الموكب الملكي صامتة.

إتمام الدستور]

كانت معظم الجمعية تفضل نظام ملكي دستوري بدلاً من النظام الجمهوري؛ توصلت الكتل السياسية المختلفة إلى حل وسط يقوم على ترك لويس السادس عشر أكثر قليلاً من ملك صوري، ونصّ الدستور على أن يقسم الملك على الدستور وأن يمضي مرسومًا بعد تراجعه عن القسم؛ كما منحته مركز قيادة الجيوش الفرنسية؛ وحصنت شخصه من الطعن أو النقد. ومع ذلك، فإن بعض النواب أمثال جاك بيير بريسو، قال أنّ الملك في نظر الأمة قد فقد شرعيته منذ أن هرب إلى الفارين، ودعا جماهير الشعب للتوقيع على عريضة تؤيد القول بفقدانه الشرعية.

كان التوقيع على العريضة في ساحة البلدية وسط باريس، رافقتها خطابات حماسية ساخطة على الملك، ولم تلق دعوات البلدية "للحفاظ على النظام العام" أي استجابة. أخيرًا واجه الحرس الملكي بقيادة لافاييت الحشود، بغية فضّهم، فردت الحشود بوابل من الحجارة، فأطلق الجنود النار على الحشد ما أسفر عن مقتل 13 - 50 شخصًا. في أعقاب المذبحة، أغلقت السلطات العديد من الأندية الوطنية، والصحف الراديكالية، وهربت بعض الشخصيات "الثورية" إلى خارج البلاد في حين اضطرت شخصيات أخرى للتخفي والاختباء.

تزامنًا مع ذلك، نشأ تهديد للجمعية من الخارج، فشقيق الملك في قانون الإمبراطورية الرومانية المقدسة هو يوبولد الثاني ووليم الثاني ملك بروسيا. طالبت الجهات الأوروبية باعتبار لويس السادس عشر ملكًا للفرنسيين وحريته الشخصية الكاملة، وألمحت بغزو فرنسا نيابة عنه إذا رفضت السلطات الثورية ذلك. كان رد الفعل في فرنسا شرسًا، وأعرب الشعب الفرنسي أنه لا يحترم أي مقتضى أو علاقة من الملوك الأجانب. احتفل بتوقيع الملك الدستور الفرنسي في 30 سبتمبر 1791، "مع التصفيق الحار من أعضاء الجمعية وسائر الحضور"، واعتبر التوقيع بمثابة حفل التتويج الجديد.

الجمعية التشريعية (1791 - 92(

فشل النظام الملكي الدستوري[]

بموجب دستور 1791 فإن نظام الحكم كان ملكيًا دستوريًا؛ يتقاسم الملك بموجبه السلطة مع مجلس تشريعي منتخب، أما الحكومة فترك أمر اختيارها للملك. أول اجتماع للجمعية التشريعية في 1 أكتوبر 1791، وتحولت الجمعية إلى حالة من الفوضى في أقل من عام، وعلى حد وصف دائرة المعارف البريطانية فإنّ "الجمعية التشريعية فشلت تمامًا، وتركت ورائها خزينة فارغة، جيش وبحرية غير منضبطان، والناس في حالة من الخلاعة والشغب". كانت الجمعية تتألف من 165 عضوًا يمينيًا - ملكيًا دستوريًا - و330 عضوًا ليبراليًا جمهوريًا مع نادي اليعاقبة أي اليسار، و250 عضوًا غير منتسب لأي من الكتلتين. مع منح الملك حق نقض القوانين، رفض الملك تمرير مشاريع القوانين المتعلقة بمعاقبة

المهاجرين ما أحدث أزمة، مع تتالي أمثال هذه الخلافات، تحولت الأزمة من أزمة سياسية إلى أزمة نظام حكم.

الأزمة الدستورية]

في ليل 10 أغسطس 1792 هاجم متمردون وميليشيات شعبية، وبدعم من حامية باريس الثورية، قصر التويلري في باريس وذبحوا الحرس السويسري المختصّ بحماية الملك. وتحولت العائلة المالكة إلى سجناء. طالبت الجمعية التشريعية في غضون ذلك تعليق النظام الملكي مؤقتًا، رغم عدم حضور سوى ثلث النواب أغلبهم من نادي اليعاقبة وداعميه. أرسلت حامية باريس الثورية مجموعة من الميلشيات لتحرير السجناء، ما أدى إلى مقتل 1400 مواطن. في اليوم التالي، تم الاتفاق على القيام كتابة دستور جديد، عن طريق اختيار جمعية تأسيسية جديدة عن طريق الاقتراع الجماعي للذكور؛ وأقرت الجمعية التشريعية بالأمر يوم 2 سبتمبر فغدت بذلك حامية باريس هي حكومة فرنسا بحكم الأمر الواقع، ولم تقابل بكثير من المقاومة. في اليوم التالي قررت الحامية إلغاء النظام الملكي وإعلان الجمهورية، وفي اليوم التالي 22 سبتمبر 1792 اعتبر اليوم الأول في الجمهورية الجديدة، واعتبرت أيضًا بداية التقويم الجمهوري الفرنسي.

الحرب والثورة المضادة (1792 - 97)[

كانت السياسة الراديكالية المتطرفة للثورة الفرنسية تقود حكمًا نحو صدام عسكري مع حلفاء النظام الملكي، لاسيّما النمسا وحلفائها؛ لاسيّما بعد التصريحات حول «تصدير الثورة» لجميع أنحاء أوروبا. بعض الآراء خارج فرنسا كانت تعرض الحرب من مبدأ أنها ستؤدي لجعل منظرّي الثورة أكثر تطرفًا في آرائهم؛ كما أن ليبرالي الأنظمة الملكية الأخرى في أوروبا كانت تتخوف من أن سحق النظام الجمهوري في فرنسا سيؤدي لتعزيز النظام الملكي في بلدانهم. توفي إمبراطور النمسا ليوبولد الثاني، شقيق ماري أنطوانيت ملكة فرنسا، في 1 مارس 1792؛ ومع تحضر الحكومة النمساوية لإعلان الحرب، أعلنت الجمهورية الفرنسية الحرب كخطوة استباقية، في 20 أبريل 1792، وبعد عدة أسابيع لاحقة انضمت بروسيا كحليفة للنمسا؛ تمكن الجيش الفرنسي من الانتصار على الجيش البروسي في معركة فالمي، وبذلك كانت بداية الحرب لمصلحة الجمهورية.

بعد معركة فالمي، حققت الجمهورية حديثة الولادة سلسلة انتصارات أخرى في بلجيكا وهولندا في خريف 1792؛ كما هزمت الجيوش الفرنسية النمسا في معركة جاميز في 6 نوفمبر، واحتلت في إثرها معظم أراضي هولندا؛ ما دفع بريطانيا والجمهورية الهولندية إعلان الحرب على فرنسا. بعد إعدام الملك في يناير 1793، انضمت إسبانيا ومعظم دول أوروبا الأخرى للحرب ضد فرنسا، وأخذت القوات الفرنسية تواجه الهزائم على جميع الجبهات تقريبًا، وطردوا من الأراضي التي احتلوها حديثًا في ربيع 1793. في الوقت نفسه، نشأت حركات تمرد وثورات في جنوب وجنوب غرب فرنسا ضد السلطة الفرنسية دعمًا للملكية، لكن الحلفاء فشلوا في الاستفادة من الانقسام الداخلي الفرنسي. وبحلول خريف 1793 تمكن النظام الجمهوري من هزيمة معظم الثورات الداخلية، وأوقف زحف الحلفاء إلى فرنسا نفسها.

استمرت الحرب سجالاً بين الطرفين حتى صيف 1794 حين تمكنت القوات الفرنسية من تحقيق انتصارات درامية، كما في معركة فيلروس التي هزم فيها الجيش الفرنسي جيش الحلفاء، الذي اضطر للانسحاب لما وراء نهر الراين؛ وفي بداية 1795 قررت هولندا الانسحاب من التحالف مقابل التوصل لاتفاق مع فرنسا؛ كما قامت بروسيا بالانسحاب، وتوصلت لاتفاق سلام مع الجمهورية الفرنسية في بازل في أبريل 1795، وآخر الدول كانتإسبانيا، أما النمسا وبريطانيا رفضا الاعتراف بالجمهورية أو قبول السلام معها واستمروا في حالة الحرب.

خلال مرحلة حرب الثورة الفرنسية، كتب النشيد الوطني الفرنسي *لامارسييز*، على أساس كونه في البداية أغنية حرب لجيوش الراين، كتبه ولجنه جوزيف كلود ليسلي في عام 1792،واعتمد عام 1795 كنشيد للأمة.

مراحل الثورة الفرنسية]

دامت الثورة الفرنسية عشر سنوات، ومرت عبر ثلاث مراحل أساسية:

- المرحلة الأولى) يوليو - 1789 اغسطس(1792 ، فترة الملكية الدستورية: تميزت هذه المرحلة بقيام ممثلي الهيئة الثالثة بتأسيس الجمعية الوطنية واحتلال سجن الباستيل، وإلغاء الحقوق الفيودالية، وإصدار بيان حقوق الإنسان ووضع أول دستور للبلاد.
- المرحلة الثانية) اغسطس - 1792 يوليو(1794 ، فترة بداية النظام الجمهوري وتصاعد التيار الثوري حيث تم إعلان إلغاء الملكية ثم إعدام الملك وإقامة نظام جمهوري متشدد.
- المرحلة الثالثة،)يوليو – 1794 نوفمبر(1799 ، فترة تراجع التيار الثوري وعودة البورجوازية المعتدلة التي سيطرت على الحكم ووضعت دستورا جديدا وتحالفت مع الجيش، كما شجعت الضابط نابليون بونابارت للقيام بانقلاب عسكري ووضع حدا للثورة وإقامة نظاما ديكتاتوريا توسعيا.

نتائج الثورة الفرنسية]

- النتائج السياسية: عوض النظام الجمهوري الملكية المطلقة، وأقر فصل السلطات وفصل الدين عن الدولة والمساواة وحرية التعبير.

- النتائج الاقتصادية: تم القضاء على النظام القديم، وفتح المجال لتطور النظام الرأسمالي وتحرير الاقتصاد من رقابة الدولة وحذف الحواجز الجمركية الداخلية، واعتماد المكاييل الجديدة والمقاييس الموحدة.

- النتائج الاجتماعية: تم إلغاء الحقوق الفيودالية وامتيازات النبلاء ورجال الدين ومصادرة أملاك الكنيسة كما أقرت الثورة مبدأ مجانية وإجبارية التعليم والعدالة الاجتماعية وتوحيد وتعميم اللغة الفرنسية.

إجابة السؤال الثاني

2 ـ أكتب ما تعرفة عن : ـ

- حروب الوراثة الأسبانية .
- **الامبراطورية الإسبانية اتوسعت و ضمت معظم أمريكا الجنوبية و الوسطى ، والمكسيك ، والأجزاء الجنوبية و الغربية من الولايات المتحدة دلوقتى ، و الفلبين ، و جوام و جزر ماريانا فى شرق آسيا ، و أجزاء من شمال إيطاليا ، و جنوب ايطاليا و صقلية ، المدن فى شمال افريقيا ، و أجزاء من فرنسا و المانيا دلوقتى ، و بلجيكا ، لوكسمبورج ، و نيذارلاندا .و كانت اول امبراطورية يتقال إن الشمس مش بتغرب عنها أبدا. ده كان هو عصر الاستكشاف ، مع جرأة الاستكشافات فى البحر و البر ، والانفتاح الجديد لطرق التجارة عبر المحيطات ، و الفتوحات ، وبدايات الاستعمار الأوروبى.**
-
- **عندما مات آخر ملوك سلالة اسرة هابسبورج، كارلوس التانى مات بدون مايكون له اولاد و ورث الحكم لفيليبي دي بوربون ، حفيد اخته ماريا تيرسا من اسبانيا و حفيد لويس الاربعةعشر ملك فرنسا خلفه على العرش باسم فيليبى الخامس ملك إسبانيا ،و فيلبى الخامس ملك إسبانيا كان أول حاكم من بوربون لاسبانيا ما بين 1700)و 9 بوليه) . (1746 اتولد .(1683 حكم سنوات قليلة و ابتدت حرب الوراثة الاسبانية بسبب ان امبراطور الامبراطورية الرومانية المقدسة ليوبولد الأول طالب بأنه الأحق بعرش إسبانيا، بعد عشر سنين من الحرب ,معاهدة أوترخت وافقت و اعترفت بأن فيلب الخامس يكون ملك اسبانيالكن اسمه حذف من سلسلة خلافة العرش الفرنساوى.**
-
-
-
-

-
-

إجابة السؤال الثالث

3 - حاول رجال الدين الكاثوليك عقد المجالس الدينية لإدخال الأصلاح اللازم للكنيسة ، و لكن محاولاتهم ذهبت أدراج الرياح .... في ضوء ذلك وضح

- **أسباب الإصلاح الديني .**
- **العوامل التي ساعدت علي أنتشار حركة مارتن لوثر .**

أن حركة الإصلاح الديني التي انطلقت من أوروبا، قد توضّحت معالمها، واشتد عودها في القرن السادس عشر الميلادي، في عصر النهضة فتجلّى العالم المسيحي بعد بروز الحركة بثوب الانقسام الديني، تمثل الانقسام بالبروتستانت كمذهب إصلاحي جديد ببزوغ فروع عديدة له في أنحاء أوروبا، في مواجهة المذهب الكاثوليكي التقليدي السائد عموما في روما بإيطاليا حيث مقرّ البابوية، فجاءت حركة الإصلاح الديني بمثابة تمرّد على البابوية ورجال الدين في روما، حيث كانت إيطاليا لوجود البابوية في روما قبلة المسيحيين، لكن الانقسام شمل رجال الكنيسة أنفسهم في روما، فظهرت بابويات ادعت المرجعية خارج روما بل وحتى خارج إيطاليا، ومن ثمّ الطعن في المرجعيات الأخرى، مما أفقد البابوية هيبتها وقدسيتها، فضلا عن تهافت كبار رجال الدين على الاغتناء، والانهماك في الترف والمجون والفسق بعيدا عن روح التقشف والتضحية والروح المثالية التي عرف بها رجال الدين، وشاعت عن رجال الكنيسة سبل الغدر والخيانة، وعمليات التآمر والاغتيال بدس السم وسواه، كل هذا حدا بعض المصلحين للتنادي بإصلاح الكنيسة، وجاء القدح والذم بالقائمين عليها، ورأوا أن بعض طقوسها بدعة لا يمت إلى الدين الذي بشّر به السيد المسيح عليه السلام بشيء..
علينا ألا نغفل أنه بالتزامن مع معالم النهضة في أوروبا كانت ثمة عوامل مساعدة ومشجعة لحركة الإصلاح الديني، حالات تمثلت بظهور الحركة الفكرية، الإقبال على دراسة التراث اليوناني واللاتيني، تشجيع العلوم، إنشاء المكتبات، حلول لغات الشعوب القومية (الألمانية.. الفرنسية.. الإنجليزية

....إلخ) محل اللاتينية، فصار بمقدور هذه الشعوب القراءة والكتابة بلغاتها، اختراع الطباعة في منتصف القرن الخامس عشر الميلادي، التي عدّها مارتن لوثر من أعظم فضائل الرب على عباده، ثم كان اختراع الورق وهكذا، فاختراع المطبعة والبوصلة والبارود جاء في فترات زمنية متقاربة، حتى أن أحد المفكرين قال بأن المطبعة والبارود والبوصلة غيرت وجه العالم، بل قل خارطة العالم...

بمجرد الكلام عن حركة الإصلاح الديني لا بد أن يقفز إلى ذاكرتنا شخصية الراهب مارتن لوثر (1483- 1546) كمصلح ديني ذائع الصيت، اقترن اسمه بحركة الإصلاح فهو مؤسس المذهب البروتستانتي، ومارتن لوثر وسواه من المصلحين دعوا رجال الدين إلى الخلق القويم، وانتقدوا رجال الكنيسة لانصرافهم لجمع الثروة وإلى الحياة اللاهية الماجنة، وهاجموا حياة الرهبنة باعتبارها حياة ذل واستكانة، وتساءل مارتن لوثر عمّا يمنع هؤلاء من الزواج، ومارتن لوثر نفسه وكسرا للقاعدة السارية كونه راهبا بادر إلى الزواج من راهبة تدعى كاترين بورا..

في إحدى زياراته الرسمية إلى روما، هاله ما رأى من انهيار للقيم الأخلاقية لدى رجال الدين الذين يحوطون بالبابوية لهذا راح يقول : (إن كل من يذهب إلى روما يشعر أن عقيدته الدينية تترنح تحت الضربات التي تصيبه جراء ما يرى هناك...) وهو القائل (كلما اقتربت من روما شاهدت أسوا المسيحيين)، لكن المفاجأة التي صدمته في الصميم هي قيام أحد الكهنة بتوجيه من الكنيسة ببيع (صكوك الغفران) فاحتج لوثر على ذلك غاضبا، ودعا علماء الدين لمناقشته في هذه المسألة، وبأن هذا يتنافى مع حقيقة المسيحية، وبأن لا أحد حتى البابا نفسه لا يستطيع غفران الذنوب، والله وحده قادر على غفران ذنوب البشر، وأن صكوك الغفران بدعة، بل حتى البابوية نفسها اعتبرها مارتن لوثر بدعة ..

جرت محاولات للمس بحياة مارتن لوثر، لكن جاءت حمايته من قبل بعض المستنيرين في سلطة الدولة، لأنه هو الذي دعا رجال الدين إلى الخضوع للسلطة المدنية، كما دعا إلى الحد من الأديرة، وقام بنفي دعوى احتكار تفسير الإنجيل، وحصرها برجال الكنيسة، وعلى إثر اختراع الطباعة تمت طباعة الإنجيل بأعداد كبيرة، ليصبح في متناول من يريد الإطلاع عليه، وحتى لا يبقى حكرا على حفنة من رجال الدين في التفسير والتأويل

حسب أهوائهم، كما نهض مارتن لوثر بعمل جليل، إذ قام بطباعة الإنجيل إلى اللغات القومية، كما قام هو نفسه بترجمة الإنجيل إلى اللغة الألمانية لما اتسم من مواهب أدبية، حتى يكون الإنجيل، في متناول الجميع، ومن يريد قراءته بلغة الأم، ولولا هذه الطباعة للإنجيل وباللغات القومية كما يرى بعضهم لما تحقق برأي الكثيرين (تحرر الفرد المسيحي من سلطة رجال الدين القائمة على احتكار المعرفة الدينية وغيرها)..
كما كان هذا من أهم الأسباب التي ساهم في سقوط سلطة الكنيسة مع توءمها سلطة الإقطاع، ليتوّج أخيرا بفصل الدين عن الدولة، كما نبذ مارتن لوثر إحراق (المارقين) بفتاوى رجال الدين، وبأن المسيحية لا تبيح كهذه العقوبة، فقد استنكر حرق المصلح الدوميناكاني عندما تصادم مع البابا اسكندر السادس، هذا المصلح الذي تصدّى لسلوك رجال الدين في الفساد والرذيلة، وقد ساعد مارتن لوثر في انتشار حركته الإصلاحية بعض الفلاسفة الألمان الذين شايعوه أفكاره، ونستطيع القول أن الحركة تجاوزت ميدانها الديني حيث غدت حركة سياسية استغلها الألمان ضد سلطة الكنيسة، وكل هذا تطور فيما بعد طوال القرنين السادس عشر والسابع عشر إلى ثورة دينية داخل العالم المسيحي، بين المذهب الكاثوليكي المتزمت، والبروتستانت بفروعه التي تعود إلى مارتن لوثر كمؤسس لهذا المذهب، والداعي إلى إصلاح أمور الدين...
دون شك، إن حركة الإصلاح الديني كانت حركة جريئة، وربما متقدمة في تاريخيتها إذا نظرنا إليها بنظرة اليوم وقارناها بالحركات الإسلامية المختلفة في الإصلاح أو في المحافظة والأصولية في الظرف الراهن، لقد كانت اللوثرية ثورة على أصول الفكر الديني السائدة في الكنيسة بالتواطؤ ربما مع سلطة الإقطاع في تلك الحقبة البعيدة عنا نسبيا، وذلك جراء تلاقي مصالح الطرفين الكنيسة وسلطة الإقطاع المتمثلة وقتها في بعض البلدان بحكم الأباطرة.
قلنا عن حركة الإصلاح أنها حركة جريئة، وقد قيض لها أيضا قائد جريء هو مارتن لوثر (الذي حمل لواءها قرابة ثلاثين عاما) بوقوفه في وجه البابوية أكبر قوة دينية متحالفة مع الإقطاع حينذاك، حتى أن بعضهم اتهمه بالتهور ومازال إلى اليوم ينظر إليه بنظرة توقير وإعجاب رغم التباين في التقييم النهائي له.. رغم أن حركته (اللوثرية) نشأت من منطلق ديني، إلا أنها توافقت زمنيا مع الحركات السياسية في ظل الوعي القومي

المشرئب لتأسيس كيانات ذات طابع قومي في بدايات عصر النهضة، فجاءت موالاة الحركات السياسية القومية لحركة الإصلاح الديني، وبالمقابل فقد ظلّت كثير من الأرستقراطية الإقطاعية في شك من هذه الحركة المتمثلة بفروع البروتستانت المنتشرة في مختلف أنحاء أوروبا، فمالوا بهذا إلى المذهب الكاثوليكي المحافظ، ويعد هذا الحلف غير المقدس حلفا لتلاقي المصالح، ولم يهدأ القتال بين أنصار المذهبين امتد لقرنين رغم سعي جهات عديدة لإصلاح ذات البين لكن دون توصل لوفاق تكتب له الديمومة، كما جرت ملاحقة فروع مذهب البروتستانت في أوروبا من قبل محاكم التفتيش، ولقي أنصار المذهب الويلات ومختلف أنواع التنكيل على أيدي زبانية تلك المحاكم الجائرة...

على العموم ترتب عن حركة الإصلاح الديني، أن التهب الصراع الديني المذهبي في إسبانيا وإنجلترا وفرنسا.. دون أن يذهل عن بالنا، أن حركة الإصلاح الديني ترافقت مع الدعوات السياسية التي دعت إلى مختلف الإصلاحات السياسية وقد تكللت جهودها لاحقا في الوحدة الإيطالية والاتحاد الألماني..

إن الحركتين إن أردنا الدقة، كان رائدهما الإصلاح، فهذا ينادي بالإصلاح الديني، وذاك يطالب بالإصلاح السياسي، ويبدو لي أن كلا الإصلاحين السياسي والديني متلازمان دوما، فالإصلاح السياسي لن يقبل حتما لا بالطغيان السياسي ولا بالطغيان الديني، وسيأتي الرفض حتما للحكم باسم الدين، ونقد ممارسات رجال الدين، أو أي ادعاء من أية سلطة بأنها تحكم بالتفويض من الله، مع النزوع الأكيد إلى الليبرالية من جانب حيث سرت العبارة الشهيرة التي تقول (كلّ حر في دينه) وأيضا التطلع إلى العلمانية الداعية إلى فصل الدين عن الدولة أو عن السياسة، أما فصل الدين عن المجتمع وعن الحياة فقد روج لها الخطاب الديني لدى الإسلام السياسي اليوم، فهي بغية محاربته للعلمانية التي روجت لهذا، لا بغاية تشخيص الواقع، ثم كان لقاء المصالح في الإصلاح الديني والسياسي، في وجه رموز الإبقاء على السكون السائد والخنوع المتوارث للقائمين على أمور الدين، وقت هبوب رياح عصر النهضة حيث تفتحت الأبصار والبصيرة على كل جديد، وتفهمه الناس وربما تقبلوه، وبالتالي جاء نبذ كل قديم ولّى أوانه..

إن الجمود هو جوهر كل دين بتعبير بلانكي، وبالمقابل فبقدر ما يتقدم الفكر وتنتشر العلوم تتقهقر سطوة الدين، لا سيما تلك

الأضغاث وجانب الغيبيات في الدين، وتتبدد تلك التخيلات الموروثة من الماضي البعيد شيئا فشيئا..
أخيرا تكلل نضال حركة الإصلاح الديني، بجانب تقدم حركة الفكر والسياسة عموما إلى فصل الدين عن ميدان الدولة والسياسة بالضد من رغبة رجال الكنيسة، وحليفه الإقطاع الذين خسروا معركة التاريخ جراء صيرورته، فقد تمت إزاحة طبقة ولّى عهدها لتحلّ طبقة أخرى مكانها، كانت هذه الطبقة الجديدة هي الطبقة البرجوازية البازغة حديثا والتي سيكون لها شأن كبير في مسار التاريخ والتحولات الاجتماعية الكبرى، وأيضا الاقتصادية والسياسية، حيث من آثارها سنرى الثورة الصناعية، كل هذا بوتيرة قوية لاسيما ابتداء من النصف الثاني من القرن الثامن عشر إلى تاريخنا الراهن اليوم

...

مارتن لوثر وبدعة صكوك الغفران

ظهرت حركة الإصلاح الديني اللوثري كحركة دينية نصرانية في القرن السادس عشر الميلادي في أوروبا وأدت إلى ظهور البروتستانتية، وكان لها أثر كبير على الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية في أوروبا، بل لا تزال آثارها ملموسة حتى اليوم، كما ظهرت على إثرها العديد من الكنائس البروتستانتية الكبرى، وبعض الجماعات التي أصبحت تنافس الكنيسة الرومانية الكاثوليكية في كسب ولاء النصارى.

وقد ولد صاحب حركة الإصلاح مارتن لوثر في 10 نوفمبر 1483 في آيزليبين في مقاطعة سكسونيا بألمانيا وعاش حياة تعيسة فقيرة، وكان والداه يشتغلان في فلاحة الأرض، وقد درس القانون في جامعة إرفوت. وفي عام 1505 دخل ديرا يتبع طائفة القديس أوجستين وأصبح راهباً، وفي عام 1511 زار روما في مهمة رسمية ممثلاً لهذه الطائفة، وقد أدهشه في روما انهيار المعايير الأخلاقية لدى رجال الدين والباباوات وانغماسهم في حياة التبذل والملذات فقال عبارته "إن من يذهب إلى روما يشعر بأن عقيدته الدينية تترنح تحت الضربات التي تصيبه من جراء ما يرى هناك."

وقد عين لوثر سنة 1512 أستاذاً لكرسي اللاهوت في جامعة وتنبرج وأصبحت رسالته الأولى هي التدريس والوعظ. وفي 1517 هبط مدينة وتنبرج راهب يدعى حنا تتزل من أتباع طائفة الدومينكان الدينية وقد جاء لبيع صكوك الغفران، وخصص جزء صغير من

حصيلة البيع إلى كبير أساقفة مانيز، والجزء الأكبر إلى خزانة البابا ليو العاشر للإسهام في نفقات المبنى الجديد لكنسية القديس بطرس في روما.

وكان هذا الراهب يدعو الناس إلى أن يشتروا الثواب وصك الغفران طواعية، وبلغت وقاحته في أنه زعم إذا ارتكب الرجل الخطيئة مع العذراء المباركة نفسها فإن هذه الصكوك كفيلة بأن تمنحه الغفران الكامل، وبذلك فقد تطاول على العذراء المباركة التي لها تقدير في نفوس الملايين من المسيحيين والمسلمين، ومن جهة أخرى كان ذلك بمثابة تحريض على ارتكاب الخطايا بإعفاء من العذاب.

الواقع أن؛ الغفران كما عرفه توماس أكونياس يقوم على ثلاث قواعد: الندم أو التوبة، الاعتراف، التكفير بالصلاة والصوم والزكاة. وكان البابا قادر على إصدار صكوك الغفران لأنه خليفة القديس بطرس الذي له ميزة توزيع فيض من الثواب وذلك لأنه هو خليفة المسيح، ولكن الباباوات استعاضوا الجزاء بالاشتراك في حرب صليبية أو الحج إلى روما في أول كل مائة سنة جديدة ويسمى ذلك الغفران اليوبيلي. وقد توسع البابا ليو العاشر في تطبيق مبدأ الاستعاضة عن الجزاء حتى صارت هذه الاستعاضة تشمل زيارة قبول القديسين وتقديم الهبات إذا تعذر الحج وأن يسري هذا التعويض على الأموات.

ولكن الباباوات عهدوا إلى البنوك والمصارف في ألمانيا للقيام بعملية تحصيل هبات الأموال فأدى تدخل المصارف في مسألة التعويض عن الجزاء إلى مجرد عملية تجارية. فيكفي الإنسان أن يدفع مبلغاً ويحصل على شهادة صك الغفران.

وفي سنة 1515م توصل لوثر إلى أنه ليس من المعقول التخلص من الخطايا بشراء صكوك الغفران، وأنه ليس التخلص منها بالصلاة والعبادة وإنما بإسداء الحمد والشكر للإله الرحيم. وأن الإيمان هو شرط الغفران هو الثواب على الإيمان، وقد اهتدى لذلك من دراسته للكتاب المقدس وتعاليم القديس أوجستين وهذه العقيدة تعرف بـ "التبريد بالإيمان."

وبذلك فقد اغتصب البابا ليو العاشر ما كان مفروضاً من صفات الله وحده، بل أنه قادر على التجاوز عن العقوبة وقادر أن يمحو الخطيئة ذاتها، وانحطت الأخلاق في عصره واستطاع المذنب أن يشتري صكاً ليمحو كل خطاياه.

وقد أثارت التصريحات الحمقاء لحنا تتزل السخط في نفس لوثر فقام في 31 أكتوبر 1517 يوم الاحتفال بذكرى تدشين كنيسة وتنبرج بتعليق احتجاجاً مفصل على باب الكنيسة من خمسة وتسعين حجة ضد صكوك الغفران، وأن البابا ليو العاشر يمنح الغفران للناس ولا يستطيع شراءه لنفسه، فتلك صفة إلهية لا يجب اقتباسها وقد جعلها لنفسه، وأوضح لوثر أن الكتاب المقدس وحده هو القانون الذي يجب الاعتماد عليه في تفسير العقائد.

وكان احتجاجه باللغة اللاتينية إلى العلماء لمناقشتها والنظر فيها، لا إلى عامة الشعب. ولكن سرعان ما ترجم إلى اللغة الألمانية وانتشر في طول ألمانيا وعرضها. وهذه بعض بنود الاحتجاج:

- إن الله هو الذي يغفر الخطايا. وإن الإنسان لا يستطيع أن يشتري الغفران وخلاص نفسه بمبالغ معينة من المال. وأن الأعمال الصالحة لازمة، ولكنها لا تخلص الإنسان. وهي ثمرة الإيمان .
- إن الكتاب المقدس هو دستور حياتنا وهو فوق تقاليد الكنيسة. إننا نقبل التقاليد إذا كانت لا تتعارض مع ما يعلمه الكتاب المقدس .
- إن الأسرار المقدسة اثنان وليس سبعة، لأن المسيح لم يرسم إلا سرين (أو فريضتين) مقدسين هما المعمودية والعشاء الرباني .
- إننا نترك مسحة المائتين بالزيت، ولكننا لا نترك الزواج، وإن كنا لا نعتبره فريضة. والسبب في عدم اعتبار الزواج فريضة هو أن الناس كلهم يتزوجون منذ الخليقة .
- دعا لوثر الرهبان والراهبات والكهنة إلى الزواج إذ شاءوا ذلك. أما من أراد أن يبقى عازباً فإن حرية الخيار متروكة له وراجعة إلى ضميره.

وفي عام **1519**م وجد لوثر أنه يجب إصلاح الكنيسة من الخارج طالما أنها لم تستجب من داخلها للدعوات المتكررة بإصلاح نفسها بنفسها، فوجه الدعوة إلى حكام الولايات الألمانية من الأمراء ليتزعموا هذه الحركة الإصلاحية، وقد قبلها ورحب بها الأمراء نظراً للمكاسب السياسية والمادية التي تعود عليها من ورائها. وقد حدد لوثر أسس ومبادئ الإصلاح الديني في رسالته الأولى وهي:

- أولاً: أباح الطلاق للمسيحيين .
- ثانيا: إلغاء الحج إلى روما .
- ثالثاً: ليس للبابا الحق في احتكار تفسير الإنجيل .
- رابعاً: إخضاع رجال الدين للسلطة المدنية .
- خامساً: إباحة الزواج للقسس .
- سادساً: عدم إنشاء أديرة جديدة وإلغاء عدد من الأديرة القائمة وتحويل نزلائها إلى الحياة المدنية وإلغاء الديرية والرهبنة.

ونتيجة هذا الهجوم من جانب لوثر أصدر البابا ليو العاشر في ديسمبر **1520** قرار الحرمان ضد لوثر وذلك لأن أرائه جعلت منه مارقاً على المسيحية. وكان جواب لوثر على ذلك أن نشر رسالته الثانية عن الأسر البابلي للكنيسة لإظهار ضعف البابوية ومفاسد الكنيسة، وقام بحرق الحرمان علنا في ساحة كنيسة وتنبرج. وفي يناير **1521** استدعى لوثر للمثول أمام أول مجمع إمبراطوري لمناقشة أرائه بناء على طلب الإمبراطور تشارلز الخامس، وأصر لوثر في هذا المجمع على أرائه فاعتبر خارجاً على السلطة القائمة وحرم من حقوقه المدنية.

فقد طلب المجمع من مارتن العدول عن هرطقاته فكان جوابه: "لا يمكنني العدول أو التراجع عن كل ما كتبته أو قلته إلا بشرط واحد هو أن يبين لي أحدكم أن أقوالي وكتاباتي تناقض الكتب المقدسة أو تناهض مبادئ العقل والضمير، أو تثبتوا لي بأنها غير سليمة أو غير مستقيمة." وأنهى كلمته بالقول: "ما عدا ذلك لا يمكنني التراجع عن آرائي أو العمل بخلافها. علي هذا عاهدت نفس وسأكون علي العهد مقيماً أعانني الله. آمين"

في نفس اللحظة تم وضعه تحت الرقابة الإمبراطورية وسُمح له بالذهاب إلى منزله. لكن في طريقه إلى بيته وفي أحد الشوارع الضيقة انقضّت عليه مجموعة من الفرسان المقنعين فحملوه إلى قلعة ورتبورج. هذا حدث بإيعاز من صديقه فردريك حاكم سكسونيا الذي كان يخشى على حياة صديقه مارتن ولم يتمكن علناً من توفير الحماية له، فقرر على الأقل اختطافه ووضعه في مكان آمن. وخلال مدة العشرة شهور التي قضاها في القلعة قام مارتن لوثر بترجمة جديدة للكتاب المقدس من اليونانية إلى الألمانية فاعتبر ذلك العمل الضخم حجر الأساس في تاريخ الأدب الألماني.

في سنة 1546 دُعي لفض نزاع قام في بلدة إيسليبن، وبعد أن أفلح في فض النزاع أصيب بنوبة برد ما لبث أن توفي في أثرها وذلك في 18 فبراير 1546ودفن في نفس الكنيسة التي قام بتثبيت آرائه الدينية على بابها.

والجدير بالذكر؛ أن اللوثرية تدين بالكثير لسياسي وباحث وجامعة، فكان السياسي هو فردريك منتخب سكسونيا هو الذي حمى لوثر من أعدائه ودبر له مخبأ بعيداً عن متناول أيديهم في قلعة وارثر برج وقد ظل لوثر هناك سنة ترجم فيها الإنجيل للألمانية، وقد أثر ذلك في إحياء الأدب وإطلاع عامة الناس على كتابهم المقدس. والباحث هو فيليب ملانكتون الذي أمد الدين الجديد في سنة 1521 بأول كتاب له في اللاهوت وهو "كلام معاد"، ويرجع إليه الفضل في وضع فلسفة واضحة للإصلاح اللوثري. أما الجامعة فهي جامعة وتنبرج التي أصبحت المهد الأساسي لتعليم اللوثرية وجاء إليها طلاب العلم من جميع أنحاء ألمانيا.

وهكذا؛ نرى أن الظروف السياسية التي أحاطت بألمانيا ساعدت على انتشار الحركة اللوثرية، ولكن الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي سادت في أرجاء ألمانيا جعلت الحركة تأخذ في مساراها اتجاهات معينة، فالبعض وجد في هذه الحركة فرصة لتنفيذ الآراء التي يؤمن بها مما أدى لوقوع اضطرابات وجعل حركة الإصلاح تقترن بالعنف والفوضى، وذلك شاعت حركات الإصلاح في ألمانيا.